المحاضرة الثانية ..... المشكلة الإقتصادية

تمهيد:

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يرى أغلب الاقتصاديين أن أساسها الندرة، جوهر ولب موضوع الاقتصاد، حيث تكمن في توليفة أساسية تتمثل في العلاقة بين متغيرين أساسين في الحياة البشرية، ألا وهي: محدودية الموارد الاقتصادية وما تتميز به من ندرة نسبية، وعدم محدودية الحاجات والرغبات المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ القدم إلى يومنا هذا، فالأنظمة الاقتصادية على اختلافها عانت منها ولا تزال، وحاول كل نظام أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه في إيجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها.

1- تعريف المشكلة الاقتصادية:

يكمن جوهر المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، حيث واجهت الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض مشكلة التعدد والتزايد في رغباته وحاجاته، في حين أن إمكانياته تتميز بالمحدودية والندرة، وهنا يتضح لنا جليا مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد إيجاد حلول لها، فنجد أن هذه المشكلة تواجه الأفراد والمجتمعات، سواء بالاقتصاديات المتقدمة أو النامية، وحتى المتخلفة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية وحتى التي تعمل بالنظام المختلط.

فنجد أن أساس المشكلة الاقتصادية هي في العلاقة بين متغيرين اثنين، هما الموارد والتي نعني بها الثروة، والحاجات أو الرغبات والتي تمثل المصاريف المختلفة، حيث يمكن توضيح العلاقة بين هاذين المتغيرين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين الموارد والحاجات والفرق في الزيادة بينهما

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الموارد	2	4	6	8	10
الحاجات	2	4	8	16	32

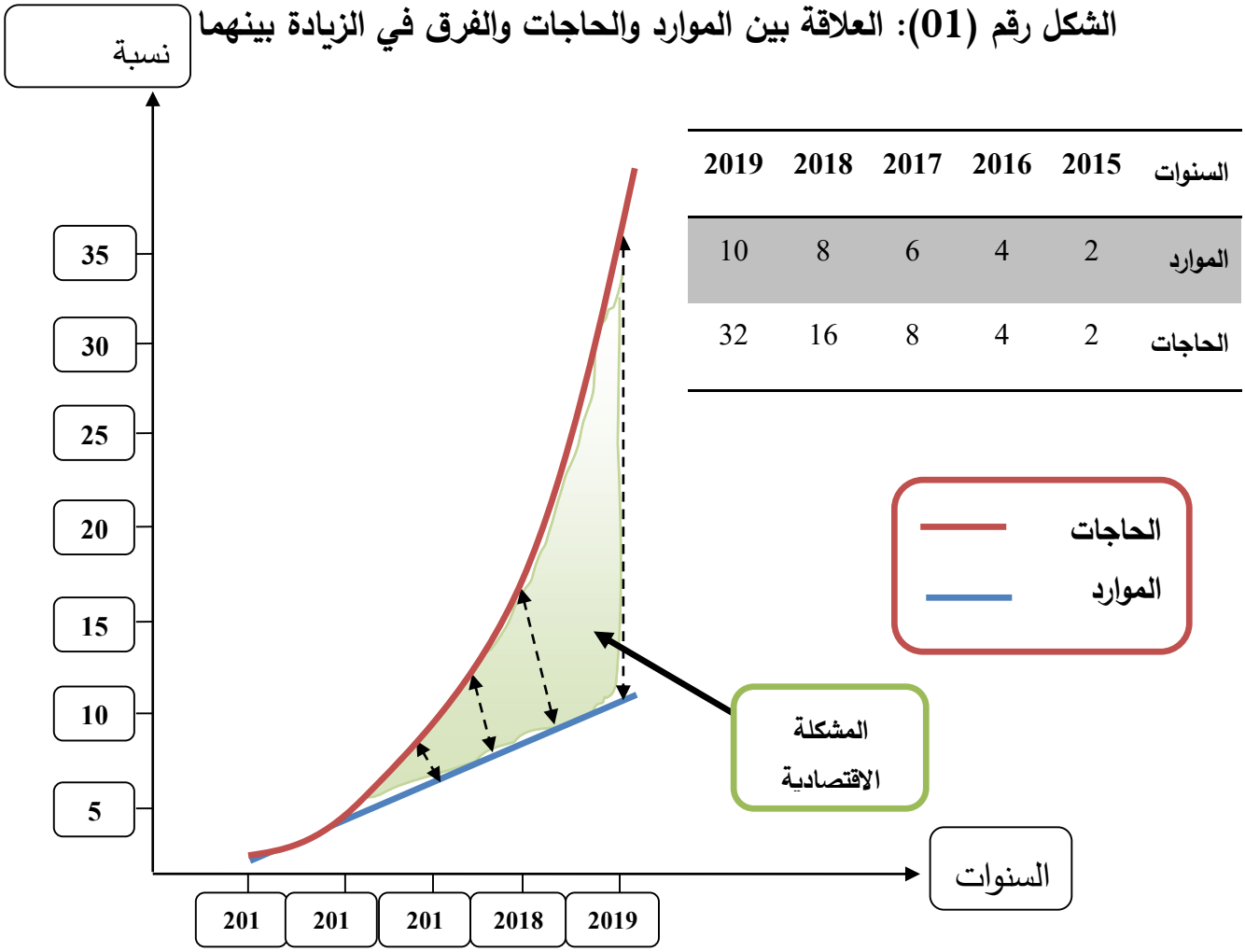

من الشكل أعلاه نلاحظ:

- الموارد تتزايد بمتتالية حسابية: حيث بالرجوع لقانون المتتالية الحسابية والمصاغ كالأتي: $U_{n+1}= U_n+r$، حيث الفرق بين الحد الأول و الحد الثاني دائما يساوي جمع

عدد ثابت هو الأساس r. فلو افترضنا أن الحد الأول U_n يساوي 2، والأساس r يساوي 2، فإن حدود المتتالية الحسابية يصبح كالأتي: 2، 4، 6، 8، 10، ....، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

- أما الحاجات فتتزيد بمتتالية هندسية: حيث بالرجوع لقانون المتتالية الهندسية والمصاغ كالأتي: $U_{n+1}= U_n*r$، حيث الفرق بين الحد الأول والحد الثاني دائما يساوي ضرب عدد ثابت هو الأساس r. فلو افترضنا أن الحد الأول U_n يساوي 2، والأساس r يساوي 2، فإن حدود المتتالية الحسابية يصبح كالأتي: 2، 4، 8، 16، 32، ....، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

فلو تمعنا جيدا في الشكل أعلاه نجد بأن منحنى الموارد المشار إليه باللون الأزرق يتزايد بوتيرة أقل من منحنى الحاجات المشار إليه باللون الأحمر، ومع مرور الزمن يخلق هذا التفاوت في حجم الزيادة فجوة *GAP*، هذه الفجوة تسمى في الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية، والتي تم الإشارة إليها باللون الأخضر، فنلاحظ أن هناك علاقة طردية موجبة بين الزيادة في منحنى الموارد ومنحنى الحاجات، حيث كلما زادت الموارد زادت معها الحاجات، لكن حجم الزيادة في منحنى الحاجات أكبر من حجم الزيادة في منحنى الموارد.

وعليه ومن خلال الشرح السابق يمكن صياغة تعريف للمشكلة الاقتصادية كالأتي:

- **هي عبارة عن تلك الفجوة الناتجة عن الزيادة المتفاوتة (الغير متساوية) بين الموارد " الثروة "، التي تتزايد وفق متتالية حسابية، وبين الحاجات أو الرغبات التي تتزايد وفق متتالية هندسية.**

2- أسباب المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية أساسا في عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة وسائل الإنتاج وتوفر القدرة الشرائية، وبالتالي فإن للمشكلة الاقتصادية أسباب عدة لعل أهمها عنصرين أثنين هما:

أ- تعدد الحاجات الإنسانية:

حيث تتصف الحاجات الإنسانية بالتنوع والكثرة والتطور والنمو المستمر مع التقدم الحضاري في حياة الإنسان بمرور الزمن.

ب- الندرة النسبية للموارد:

فالموارد نادرة نسبيا، وهذا لأن العرض المتاح منها محدود مقارنة بالطلب عليها ونتيجة لتعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد اللازمة لإشباع تلك الحاجات، يتطلب هذا المفاضلة بين الحاجات من ناحية أهميتها وترتيب أولويتها هذا من جهة، وكذا كيفية استغلال الموارد لإشباع وسد هذه الحاجات من جهة أخرى.

3- أسباب تفاقم المشكلة الاقتصادية:

يمكن التطرق لبعض الأسباب الأخرى والتي من شانها أن تكون أحد أسباب تفاقم المشكلة الاقتصادية فيمايلي:

- التضخم الذي تمر به معظم اقتصاديات العالم،
- عجز وسائل التمويل عن ملاحقة متطلبات التنمية،
- عجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة متطلبات المجتمع من السلع والخمات،
- إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني،
- تزيد الإستهلاك " العام والخاص"،
- إنخفاض معدلات الإدخار والإستثمار عن الحد اللازم للإسراع بالتنمية،
- التوسع في الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية العامة،
- عجز النظام الضريبي عن تحقيق أهدافه،
- تزايد عبء الديون الخارجية،
- البطالة.

4- عناصر المشكلة الاقتصادية " *Basic Economics Questions*":

يختار كل مجتمع سواء كان غنيا أم فقير، ما بين الرعاية الصحية واليخوت، ومابين الطرق العامة والدبابات، وكذلك ما بين التعليم ووجبات المطاعم، وهذا يعني أن يكون لكل مجتمع طريقة في تقرير أي السلع يجب أن تنتج ونقصد بها **"ماذا"** ننتج، و **"كيف"** ستنتج هذه السلع، و**"لمن"** ستنتج.

في الواقع نجد أن هذه هي الأسئلة القاعدية والأساسية الثلاث للتنظيم الاقتصادي، حيث تكون في مجملها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية، والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): الأسئلة القاعدية للمشكلة الاقتصادية

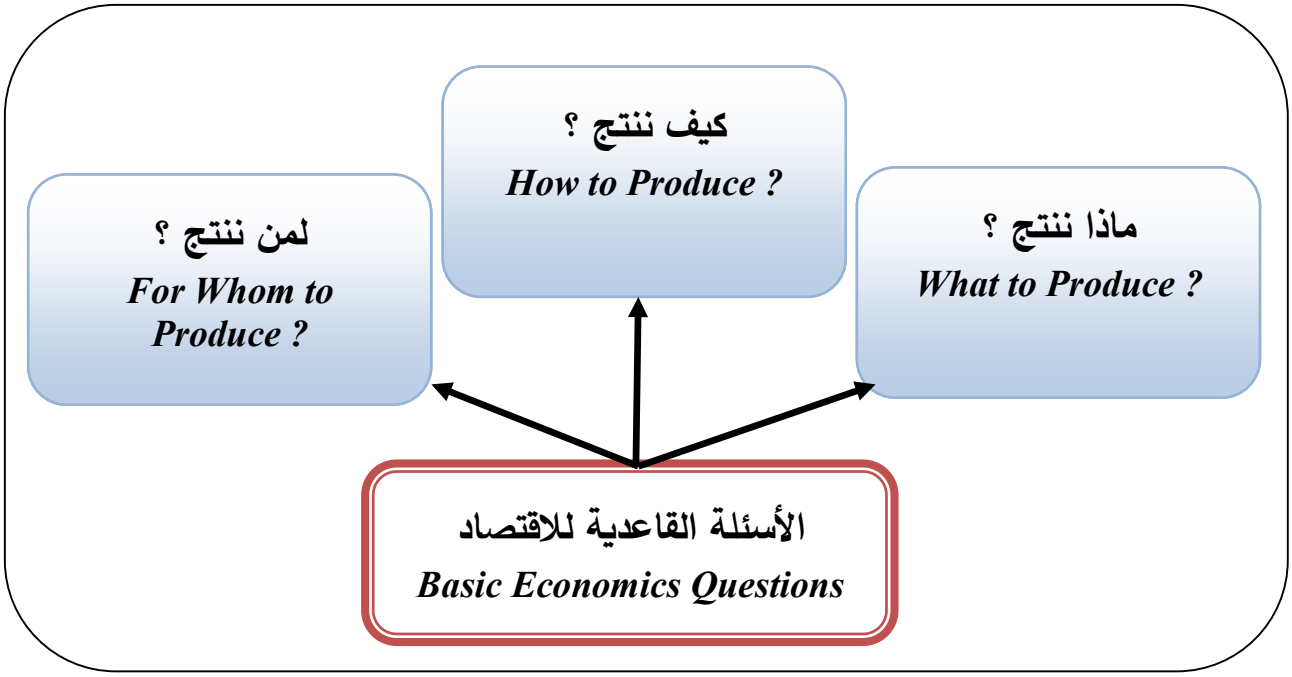

حيث:

- **ماذا ننتج ؟** ***What to Produce*****:** ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع، من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها، كما ونوعا، أي تحديد ماهية السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها، وكم سينتج من كل نوع من السلع والخدمات

التي يمكنه إنتاجها، ومتى سيتم إنتاجها ؟ هل ننتج عددا قليلا من سلعة ما بجودة عالية؟ أم ننتج عددا كبيرا من نفس السلعة ولكنها تكون بجودة أقل؟ هل نستخدم الموارد الشحيحة لإنتاج العديد من السلع الاستهلاكية مثل البيتزا المجمدة ؟ أم منتج سلعا استهلاكية أقل وسلعا استثمارية أكثر مثل ماكينات صنع البيتزا، من شأنها رفع الإنتاج والاستهلاك في الغد؟

- **كيف ننتج ؟** ***How to Produce:*** هنا لا بد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الخدمات، حيث يبحث هذا التساؤل في طبيعة الموارد الاقتصادية التي سوف يتم إستخدامها، وما هو مستوى التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج؟ هل ستنتج السلع أليا ام يدويا؟ مثلا هل سنولد الكهرباء باستخدام النفط أو الطاقات البديلة الاخرى. ماهي التوليفة المثلى في دمج عوامل الانتاج والمزج بينها، لتحقيق أكبر كمية ونوعية من الانتاج.
- **لمن ننتج ؟** ***For Whom to Produce***: حيث ان هذا التساؤل يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وبالتالي تصويب الفئة المستهدفة من الإنتاج.وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في العملية الإنتاجية.

4- حلول المشكلة الاقتصادية:

من خلال دراستنا للمشكلة الاقتصادية نلاحظ ان الصراع المستمر بين الانسان والطبيعة يحسم هذه الظاهرة، حيث يجب على الانسان أن يعمل على تحرير الموارد الطبيعية ليحقق منها المنفعة، فالموارد الإنتاجية تستلزم مجهودات كي تصبح صالحة لإشباع الحاجات، والواقع أن أي نظام إقتصادي مهما كان توجهه يتعين عليه القيام بمايلي:

– تحديد أو تقرير الحاجات المطلوب إشباعها او الاهداف الانتاجية حسب مختلف طبقات أفراد المجتمع،

– توزيع الموارد الاقتصادية على فروع الانتاج المختلفة وهذا ما يسمى بتخصيص الموارد،

– توزيع المنتجات على الحاجات المختلفة، او ما يسمى بتوزيع الناتج الكلي على أفراد المجتمع،

- تحديد أسعار السلع والخدمات بما يتوافق وحاجيات كل طبقة من طبقات المجتمع.